

جامعة دمشق

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم علم الاجتماع

مقرر: المنهج وطرائق البحث/ف2/س3

عنوان المحاضرة: الطريقة التاريخية

الطريقة التاريخية

يمثل تاريخ المجتمع الإنساني واقع النشاطات الاجتماعية لفترة زمنية معينة مضى عليها الزمن، وبسبب صعوبة ملاحظة الأحداث الماضية بشكل مباشر، يميل الباحث إلى استخدام الأدوات التاريخية كالوثائق والمصادر المتعلقة بالحدث أو الظاهرة الاجتماعية ويدرسها بشكل استقرائي يغلب طابع التحليل والنقد ومعرفة أسباب حدوثها وعلاقتها ببقية الظواهر الأخرى في تلك الفترة الزمنية.

تستخدم الطريقة التاريخية في البحوث الاجتماعية بقصد الوصول إلى المبادئ والقوانين العامة التي تحكم الظواهر الاجتماعية في إطارها التاريخي. وعندما يستخدم الباحث الاجتماعي الطريقة التاريخية في بحث ما، فإنه يحاول الرجوع إلى ماضي الظاهرة ونشأتها والقوى الاجتماعية التي أوجدتها، وهو لا يفعل ذلك بغية الوقوف عند هذا الماضي فحسب، بل إنما يفعل ذلك بالقدر الذي يمكنه من تتبع نشأة ونمو العمليات الاجتماعية، ودراسة أثر هذا النشوء والنمو في حاضر الظاهرة ذاته.

أولاً – تعريف الطريقة التاريخية:

يعرف البعض الطريقة التاريخية بأنها استخلاص المبادئ عن طريق الماضي، وتحليل حقائق المشكلات البشرية والعوامل أو القوى التي أثرت في الحاضر وجعلته حسب ما هو عليه.

إن الخطأ الشائع في طريقة تدريس التاريخ يتمثل في محاولة استعراض الأحداث والوقائع التاريخية من زاوية ربطها في نطاق العلية والمعلولية، وفي الإطار الزمني والمكاني، بعد تجريدها وترتيبها بحيث تبدو (الوقائع) في سلسلة مترابطة ومحكمة، تربط بين " السابق واللاحق " وتصل " السابق بالتالي "، ومن ثم تتجلى الوقائع في سياقها التاريخي " كعلل " لوقائع لاحقة، أو " كنتائج " لوقائع سابقة.

والاتجاه السائد الآن في المناهج التعليمية والتربوية المعاصرة، هو الاتجاه التكاملي الذي يفسر الواقعة الاجتماعية بما يسود المجتمع نفسه من نظم اقتصادية واجتماعية، وهذا هو الاتجاه السوسيولوجي في دراسة روح العصر دون الاقتصار على مجرد جمع الوقائع وتكديسها.

فالطريقة التاريخية في ذلك تنظر إلى المعلومات التاريخية وتعتبرها مناسبة فيما إذا كانت تصور الظواهر الاجتماعية كمركبات للقوى الاجتماعية، وتصف لنا الظواهر الاجتماعية كعمليات اجتماعية مركبة ومترابطة ومتشابكة، كما أنها تساعد في الحصول على معلومات وبيانات توضح ماهية الظاهرة المدروسة في عصورها المختلفة، وتمكن من الوصول إلى استنتاجات وتعميمات عامة، وذلك باستخدام مجموعة من الوسائل والتقنيات، يلجأ إليها الباحث بغية الوصول إلى حقيقة الظواهر الاجتماعية.

ثانياً أهمية الطريقة التاريخية:

تكمن أهمية الطريقة التاريخية في أن الحياة الاجتماعية متطورة ومتغيرة ومتجددة فهي لا تعرف الجمود ولا التوقف. وإذا أردنا أن نفهم هذه الحياة فهماً كلياً وأن نتعرف على طبيعة ما تحتضنه من أشياء وأمور متنوعة، فعلى أن ندرس مراحل نموها المختلفة، وألاً تقتصر على دراسة مرحلة واحدة من مراحل هذا التطور.

فبالرغم من أن الظواهر التاريخية متشابهة، إلا أنها تحدث في قرائن تاريخية متباينة ويمكن اكتشاف أسبابها وتعليلها عن طريق دراسة كل من هذه التطورات دراسة منفصلة، ولكننا لن ننجح أبداً في فهمنا إذا نظرنا إلى تلك الظواهر بشكل يتخطى المراحل التاريخية بمجملها، فلا بد للباحث الاجتماعي هنا من أن يفهم الظاهرة الاجتماعية المدروسة ضمن المنظور التي كانت سائدة فيه، لا أن يستخدم مفاهيم عصره لفهم ظاهرة تاريخية غابرة، فمفهوم الطبقة في وقتنا الحاضر له مدلول مغاير لما كان عليه في العصور الماضية.

من هنا تبرز أهمية الطريقة التاريخية كأساس لفهم طبيعة العلاقات الاجتماعية على كل المستويات المحلية منها أو القومية أو الدولية، وإدراك العلاقة القائمة بين هذه المستويات كافة.

ثالثاً – الطريقة التاريخية وأسباب اللجوء إليها:

إن الظاهرة الاجتماعية تتميز بطبيعة خاصة تميزها عن غيرها من الظواهر الأخرى، فهي ليست محدودة بحياة الفرد الواحد، بل تتصل بماضٍ قبله تعيش فيه هو ماضي الآباء والأجداد، وترتبط بمستقبل قد تظهر فيه على نفس صورتها الحاضرة أو بصورة جديدة تتطلبها المرحلة الجديدة لحياة الأجيال القادمة.

وبتعبير آخر، أن من طبيعة الظاهرة الاجتماعية ألا تعيش في عمر الجيل الواحد (كجيل الفرد الحاضر) بل تعيش في وجود الجماعة هذا الوجود الذي بدأ في الماضي ماراً بمرحلة الحاضر متجهاً نحو المستقبل، محاولاً أن يؤمن للجماعة استمرار وجودها أو اتصاله، ودراسة هذا الوجود في ماضيه، بالإضافة إلى دراسة حاضره تعتبر من أهم المبررات لانتهاج الطريقة التاريخية كطريقة علمية تمكننا من الوصول إلى الحقيقة.

أما السبب الثاني الذي يدفعنا لاعتماد الطريقة التاريخية هو أن هذه الطريقة تمتاز عن غيرها من طرق البحث الاجتماعي الأخرى بدراسة منشأ الظاهرة وعرضها بتسليط أنوار الوضوح عليها ونفض غبار الطمس والغموض عنها لتبدو جلية واضحة.

أما السبب الثالث في اعتماد هذه الطريقة يكمن في احتمال أن تكون الأسباب التي أدت إلى وجود الظاهرة، موضوع الدراسة، تضرب جذورها في الماضي، فالباحث لا يجد مندوحة من التطلع إلى الخلف بمنظار جديد يستطيع من خلاله الكشف عن جميع مسببات الظاهرة، ولن يتسنى له ذلك إلا باتباع الطريقة التاريخية التي تهتم بماضي الظاهرة اهتمامها بحاضرها.

رابعاً – الخطوات المنهجية للطريقة التاريخية:

تتضمن الطريقة التاريخية سلسلة من الإجراءات المنهجية التي لا بد للباحث من مراعاتها والسير على هديها ومنها:

أ – فكرة البحث وتحديد موضوع الدراسة:

ينظر الباحث للظاهرة الاجتماعية عند دراستها على أنها تمثل موضوعاً علمياً عليه معالجته، فدراسة اللغة التي يتحدث فيها سكان مدينة معينة في حياتهم

اليومية العادية، مثلاً، هي موضوع اجتماعي، بوصفها ظاهرة اجتماعية تعيش في أفواه الأحياء من أهالي هذه المدينة.

وتتدخل في عملية اختيار الموضوع وتحديد اعتبارات عديدة منها: شدة الحاجة إلى هذا البحث في هذا الموضوع دون سواه من المواضيع الأخرى، وتوفير المعلومات والمصادر المختلفة التي يعتمد عليها البحث، والزمن الذي يستغرقه فعلاً ومطابقته للمدة المقررة للبحث.

وتتطلب الدراسة بالاعتماد على الطريقة التاريخية مراناً كافياً وإماماً كبيراً بجوانب عديدة من أنواع المعرفة نظراً لتشعب الدراسة فيها، ولتنوع المصادر التي يعتمد عليها في عملية جمع الحقائق عن الظاهرة المدروسة.

ب – جمع المعلومات من المصادر الأولية للظاهرة:

يتم في هذه الخطوة جمع كل ما يلزم لدراسة الموضوع الذي تمّ تحديده، حيث يجمع الباحث كل ما له علاقة بموضوع الدراسة من أمور معنوية أو حقائق مادية.

وتجمع المعلومات أو الحقائق من المصادر المختلفة التي تتناول بالتحليل أو الدراسة أو العرض موضوع البحث. ومن الأمور التي تساعد الباحث في هذه الخطوة:

- 1 – الآثار التاريخية وما تمثله من بقايا حضارات الماضي:
- 2 – الوثائق: – شفوية – مكتوبة – وثائق مصورة كالنقود والتمائيل المصورة والنحوت والرسم والصور... والطوابع البريدية.
- 3 – المسنون والمعمرن ذوي الخبرة والدراية، الذين مروا بتجارب كثيرة...

4 – المؤلفات المختلفة التي تدور مواضيعها حول فكرة البحث، مع العلم أن بعض الباحثين قد يتناولون الظاهرة بالعرض والتعليق، وبعضهم قد يتناولها بالدراسة والنقد، ويجدر بالباحث أن يجعل جميع هذه المؤلفات موضع اهتمامه ...
أشكال تثبيت المصادر:

1 – التسجيل الكتابي: يسجل الباحث خطياً كل ما يصل إليه من أمور معنوية أو أشياء مادية وشبه مادية، وهذا الشكل هو المتبع في كل ألوان البحوث سواء أكانت اجتماعية أم سياسية أم اقتصادية أم في شتى طرق التحقيق الاجتماعي.

2 – التصوير أو الرسم: قد يعتمد الباحث بقصد توضيح الشيء المادي إلى حفظ الصورة الحسية والمجسمة لهذا الشيء وذلك برسمه أو تصويره، مما يمكن أن يثبت على صفحة الكتاب إلى جانب الشكل الخطي.... وتزداد أهمية هذا الشكل إذا كانت الصور والرسوم ملونة بنفس ألوان الأشياء نفسها.

3 – التسجيل الصوتي: كاستعمال مسجلات الصوت لالتقاط الأحاديث المختلفة.... وقد تطورت الآن كما هو معلوم الوسائل التكنولوجية المناسبة لذلك... وهذا الشكل لا مكن تثبيته في الكتب إلى جانب المخطوط.

4 – صنع نسخ صغيرة الحجم تمثل تلك الأشياء الكبيرة: يمكن للباحث أن يصنع نسخاً مصغرة كنماذج لماديات الظاهرة على نحو ما يصنع في الأشغال اليدوية من قبل طلاب المدارس، أو أن يقتني من حوانيت بعض التجار هذه النماذج المصغرة إن وجدت أماكن بيع لها.... إلا أن هذا النوع من أشكال تثبيت المصادر لا يصلح لأن يثبت في الكتب والمخطوطات كما تثبت الصور والرسوم، شأنه في ذلك شأن التسجيلات الصوتية.

ج – تمحيص المصادر والتحقق من صدق المعلومات:

لا يتقبل الباحث المصادر على علاقتها بل يفحص كلاً منها فحصاً دقيقاً متمهلاً ليقرر مقدار صحته وصدقه، ويحرص الباحث على تبيان ما إذا كانت الوثيقة التي بين يديه تحتوي على أخطاء غير مقصودة أو أنها زوّفت عن سابق تصور وتصميم والباحث الذي لا يقوم بمثل هذا الفحص الدقيق قمين بأن يقع في أخطاء تجعل بحثه غير ذي قيمة بل تجعل بحثه مضلاً.

وفي هذا المجال نبه " ابن خلدون " إلى أهمية التأكد من دقة المعلومات وأكد على عملية الشك المنهجي حيث كتب في مقدمته:

" ولما كان الكذب متطرفاً للخبر بطبيعته وله أسباب تقتضيه فمنها التشيعات للآراء والمذاهب فإن النفس إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر أعطته حقه من التمهيص والنظر حتى تتبين صدقه من كذبه وإذا خامرها تشيع لرأي أو نحلة قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة وكان ذلك الميل والتشيع غطاء على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمحيص فتقع في قبول الكذب ونقله".

وقد نبه ابن خلدون إلى ضرورة نقد الروايات وعدم الوثوق بصحة وصدق أي خبر فيها إلا بعد البحث والتقصي عن الراوي والتأكد من أنه نقل الخبر بأمانة ولم يختلقه لأي سبب كان.

ولنقد المصادر شكلان:

النقد الخارجي: يحاول الباحث عن طريقه التأكد من صدق الوثيقة أو عدمه وعما إذا كان مظهرها يطابق مخبرها وبالتالي إذا كان سيقبلها دليلاً على حقيقة معينة أو لا يقبلها. وهنا يثير الباحث تساؤلات عدة منها:

• متى ظهرت الوثيقة ومتى كتبت؟

• ومن هو الكاتب؟

• وهل هو الكاتب فعلاً، وهل هذه الوثيقة أصلية أم نسخة عنها؟ وإذا كانت كذلك فهل هي دقيقة؟ أم غير دقيقة؟ إلى غير ذلك من التساؤلات ذات العلاقة بموضوع الوثيقة.

ويشير " فان دالين " إلى تساؤلات يجب أن يثيرها الباحث أو الناقد منها:

- 1 – هل تطابق لغة الوثيقة وأسلوب كتابتها والخط الذي كتبت به (أو طباعتها) أعمال المؤلف الأخرى والفترة التي كتبت فيها الوثيقة؟
- 2 – هل يُظهر كاتب الوثيقة جهلاً بأشياء كان ينبغي أن يعرفها؟
- 3 – هل يكتب عن أحداث وأمور وأماكن لم يكن ليعرفها شخص عاش في عصره؟

4 – هل في المخطوط تغيير أو حك أو إضافة أو حذف؟

5 – هل هذه هي المخطوطة الأصلية للكتاب أم هي نسخة منقولة عنها؟ وإذا كانت منقولة فهل تطابق الأصل؟

6 – إذا كانت المخطوطة غير مؤرخة أو كان المؤلف مجهولاً فهل في الوثيقة ما يكشف عن مثل هذه الأمور؟

النقد الداخلي: ويأتي بعد النقد الخارجي ويهتم بصورة خاصة بالتحقق من معنى المادة الموجودة في الوثيقة وصدقها بعد أن تم التأكد من زمانها ومكانها وتحقيق شخصية كاتبها بواسطة النقد الخارجي.

وبالبحث في نقده الداخلي للوثيقة يطرح أسئلة كالتالي:

- 1 – ما الذي يعنيه المؤلف من كل كلمة يستعملها وكل عبارة يوردها؟
- 2 – هل يمكن الوثوق بالعبارات التي كتبها المؤلف؟ وهل أقواله صحيحة؟

إن هدف النقد الداخلي هو تحديد الظروف التي تم فيها وضع الوثيقة والتحقق من صدق المقدمات التي بنى عليها الكاتب أحكامه والوصول إلى تفسير صحيح للمعلومات الواردة في الوثيقة.

مبادئ عامة للنقد أوردتها "فان دالين" – علماً أنه نقلها عن "رودي" –

نوجزها فيما يلي:

- 1 – لا تقرأ في الوثائق القديمة مفاهيم أزمنة متأخرة.
- 2 – لا تحكم على مؤلف بأنه يجهل أحداثاً معينة – بالضرورة – لأنه أغفل ذكرها، ولا تحسبن – للسبب نفسه – أن تلك الحوادث لم تقع فعلاً.
- 3 – لا تقلل من قيمة مصدر ما ولا تبالغ في قيمته بل حاول أن تعطيه قيمته الحقيقية.
- 4 – لا تكتف إذا أمكن بمصدر واحد ولو كان صحيحاً بل حاول تأييده بمصادر أخرى.
- 5 – الأخطاء المتماثلة في مصدرين أو أكثر تثبت نقلها بعضها عن بعض أو من مصدر مشترك.
- 6 – إذا ناقض الشهود بعضهم بعضاً في واقعة فقد يكون أحدهم صادقاً وقد يكونون مخطئين جميعهم.
- 7 – النقاط التي يتفق عليها شهود كثر أكفيا مباشرون تعتبر مقبولة.
- 8 – الشهادات الرسمية، شفوية أو كتابية، يجب تأييدها ما أمكن بأخرى غير رسمية.
- 9 – قد تعطي وثيقة ما دليلاً كافياً في نقطة معينة ولا تعطي مثل هذا الدليل في نقطة أخرى.

د - ترتيب الحقائق وعرضها:

وفي هذه الخطوة يقوم الباحث بترتيب الحقائق وتنسيقها في صورة متكاملة بحيث تسهم في إيضاح طبيعة العلاقات القائمة بينها، مما يساعد على تفسيرها وتحليلها تحليلًا علميًا دقيقاً ليقوم الباحث بعد ذلك بإيضاح المعلومات والحقائق وتحليلها وإزالة ما يكتنفها من الغموض.

هـ - وصف الظاهرة وتعليلها:

وتعتبر هذه الخطوة مكملية للخطوة السابقة وهي وصف الظاهرة المدروسة، ويقصد بذلك متابعة نشوئها وتطورها في مراحلها المختلفة، وذكر العوامل التي تؤثر عليها في كل مرحلة من مراحل نموها على حدة، وينطوي الوصف على قسمين رئيسيين هما:

1 - القوالب الاجتماعية التي تصب بها الظاهرة من زمان جمعي ومكان جمعي، وحجم الظاهرة أو مدى اتساعها في الجماعة.

2 - الصفات الخاصة بالملازمة للظاهرة من نواحي حسية كمرئيات أو مسموعات أو ملموسات أو روائح، ومن نواح اعتبارية معنوية كقيم جمعية توجد في الظاهرة، أي أن عملية الوصف تتناول جميع خصائص الظاهرة ومقوماتها الحسية منها والمعنوية.

بعد ذلك تأتي عملية التعليل ويقصد بها تبيان حكمة وقوع الظاهرة على نحو ما وقعت ويكون ذلك بالكشف عن الأسباب الفاعلة التي أدت إلى وجود الظاهرة ونشأتها، وعن الأسباب الغائبة التي تهدف إليها هذه الحادثة أو تلك، مع تبيان الظروف الاجتماعية التي دعت إلى حدوث هذه الظاهرة بهذا الشكل وعلى هذا النحو بالذات دون غيره.

و – المقارنة:

ويقصد بالمقارنة مقابلة بين جانبين لتبيان التساوي أو التفاضل، وقد تكون المقارنة بين عدة أجيال للظاهرة الواحدة، أو بين عدة ظاهرات في جيل الزمن الواحد.

ز – تلخيص عام للظاهرة المدروسة:

حيث يقوم الباحث بإعطاء موجز عام لمجمل ما درس يكون على شكل أقسام رئيسية تشمل عرضاً عاماً للظاهرة، من حيث نشأتها وتطور مراحلها والتصانيف المختلفة لها، كما تشمل هذه الأقسام تبياناً للنتائج الهامة التي توصل إليها الباحث مع بيان الصعوبات التي اعترضت طريق البحث وبيان إمكانية تعميم النتائج، مع تدوين المقترحات التي يراها الباحث ضرورية لتكملة البحث.

تقويم الطريقة التاريخية:

إيجابيات الطريقة التاريخية: للطريقة التاريخية إيجابيات عديدة نذكر منها:

1 – الكشف عن جوانب الطبيعة البشرية في الماضي وكيف تطور المجتمع الإنساني والفكر الاجتماعي ومسار تطوره فهل كان على شكل خط مستقيم أم حلزوني أم دائري؟

2 – توضح هذه الطريقة جذور الحياة المعاصرة، وهذه قدرة منهجية تتمتع بها هذه الطريقة لأن الحياة الراهنة قائمة على الحياة السابقة وامتداداً لها ولا يمكن دراسة الحاضر دون الرجوع إلى الماضي. فدراسة مكونات البناء الاجتماعي المتكون من الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية وغيرها لا يمكن معرفتها إلا من خلال معرفة امتدادها التاريخي في المجتمع وكيف وصلت إلى هذه المرحلة.

سلبيات الطريقة التاريخية:

- 1 - تتضمن فرضيات تخمينية غير يقينية؛ أي غير قابلة للتحقق منها بشكل عام.
 - 2 - إن البدايات الأولى للتاريخ الإنساني غير معروفة.
 - 3 - لا تستطيع هذه الطريقة أن تفسر لنا كيفية ربط الماضي المجهول عندنا بالحاضر المعروف، فهي بهذه الحالة لا تعطينا شيئاً ولا تفسر شيئاً إنما هي طريقة تأويلية.
 - 4 - إنها تدرس الوقائع الفريدة الحدوث والتي لا تتكرر بنفس الدرجة ولا تخضع للرؤية والمشاهدة إلا أنها أحداث وقعت في الماضي وغير قابلة للعودة بنفس الصورة والدرجة.
 - 5 - إن آراء المؤرخين تختلف حول الموضوع التاريخي الواحد وأن بعضهم ينقد بعضاً، وهذا دليل على ضرورة الاعتراف بوجود العنصر الذاتي في التفكير التاريخي.
 - 6 - إن الدراسات التاريخية موضع تعديل مستمر، إذ يتوقع أن يظهر في المستقبل وجهات نظر جديدة تفسر الوقائع الماضية على نحو جديد بسبب الكشف عن وثائق جديدة وبسبب اختلاف عقلية العصر الذي يعيش فيه المؤرخ.
- فقد استخدم "لويس مورغان" هذه الطريقة في دراسة تطور المجتمع الإنساني من الحالة البدائية المتوحشة خلال المرحلة الوسطى إلى البربرية ثم إلى المدنية الحديثة
- أما "أوغست كونت" فقد اعتبر أن المجتمع الإنساني خلال تطوره مر بثلاث مراحل هي: المرحلة اللاهوتية، المرحلة الميتافيزيقية، المرحلة الوضعية.
- مدرس المقرر: د. ماجد أبو حمدان